

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم للصين لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل بها البيان الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في شنغهاي بالصين عن منظمة شنغهاي للتعاون بشأن أمن المعلومات^(١) على الصعيد الدولي

أتشرف بأن أحيل طيه "بيان رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بشأن أمن المعلومات على الصعيد الدولي"، الذي صدر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في شنغهاي بالصين.

وأكون ممتناً لو أمكن توزيع هذه الرسالة والبيان المرفق بها بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع): تشينغ جينغبي
السفير لشؤون نزع السلاح
رئيس وفد جمهورية الصين الشعبية
لدى مؤتمر نزع السلاح

(١) صدر أصلاً بوصفه المرفق الثاني لوثيقة الجمعية العامة الصادرة تحت الرمز A/60/973.

بيان رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بشأن أمن المعلومات على الصعيد الدولي

(شنغهاي، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)

إن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (المشار إليها فيما يلي بالمنظمة) - الاتحاد الروسي، وجمهورية أوزبكستان، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان - اجتمعوا في شنغهاي، في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وأصدروا البيان التالي.

تعتبر سرعة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة واتساع نطاق تطبيقها إحدى أهم ملامح عالم اليوم. وقد تغلغت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات النشاط البشري، وخلقت بذلك بيئة معلوماتية عالمية ذات تأثير مباشر على الجوانب السياسية، والاقتصادية، والدفاعية، والاجتماعية - الثقافية وغيرها من الجوانب الأخرى للأمن الوطني، وللنظام الأوسع للأمن والاستقرار الدوليين. وأصبحت البيئة المعلوماتية عاملاً يؤثر في تشكيل حيوية المجتمع، وتمثل المعلومات أحد أهم الأصول في أي بلد، وأهم الموارد من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

ويعتقد رؤساء الدول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أتاحت فرصاً هائلة لتنمية قدرات الأفراد، ولإعمال حقوق الإنسان وحرياته بشكل أكمل. وتفتح هذه التكنولوجيات فرصاً جديدة وتشجع على ظهور وسائل جديدة تمكن الدولة والمجتمع من العمل بكفاءة أكبر ومن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة، والأمن والازدهار.

وفي نفس الوقت، يُعرب رؤساء الدول عن قلقهم إزاء الخطر الحقيقي الحالي من إمكانية أن تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطرق قد تؤدي إلى إلحاق أضرار خطيرة بأمن الأفراد، والمجتمعات والدول، وإلى تقويض القواعد الأساسية للمساواة، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة واحترام حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطر إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، وإرهابية، وعسكرية/سياسية تتعارض مع حفظ السلام الدولي، قد يأتي في سياق مدني أو سياسي ويؤدي إلى آثار سياسية واجتماعية - اقتصادية خطيرة على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو العالمية، وإلى زعزعة استقرار مجتمعات الدول.

وينوه رؤساء الدول بالجهود البناءة التي بذلتها بلادهم في سبيل تعزيز أمن المعلومات على الصعيد الوطني. ومع ذلك يسلمون بالآثار السلبية الواسعة النطاق للاستخدام الهدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب المجرمين، والإرهابيين، والعصابات والمنظمات الإجرامية والإرهابية، وحتى من جانب بعض البلدان، في الأغراض العسكرية والسياسية، التي تؤثر على البلدان الأخرى، وأحياناً تؤثر حتى على العالم بأسره. واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مثل هذه الأغراض يمكن أن يتسبب في كارثة عالمية مدمرة بمستوى التدمير الذي يخلفه أي هجوم باستخدام أسلحة دمار شامل.

ويشدّد رؤساء الدول على أن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب ألا ينحصر في كونها أداة نقل فحسب في عالم المعلومات، بل ينبغي، أهم من ذلك، أن تشجع على إقامة روابط أو وثق وتكامل أفضل فيما بين مختلف الثقافات والحضارات، في جو من الاحترام للخصوصيات الدينية، وتقاليد الشعوب، في أنحاء أقاليم منظمة شنغهاي للتعاون وفي المناطق الأخرى.

ويشدد رؤساء الدول أيضاً على أن الطابع عبر الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتهديدات والتحديات المعاصرة تحتم على الدول مضاعفة جهودها في أمن المعلومات من خلال الإجراءات المشتركة على المستويات الثنائية، والإقليمية والدولية. ولن يتسنى التصدي بشكل مناسب للتهديدات المتصلة بالمعلومات والتحديات للأمن، ما لم تكن التدابير التي تتخذها الدول منسقة ومكاملة بعضها لبعض.

وتبعاً لذلك يدعم رؤساء الدول جهود الأمم المتحدة في استكشاف تهديدات أمن المعلومات الحالية والمحتملة وسبل إزالة تلك التهديدات، ودراسة مقترحات دولية مناسبة بهدف تعزيز أمن النظم العالمية للمعلومات والاتصالات؛ ويرى الرؤساء أنه من المهم مواصلة تلك الجهود.

ويرحب رؤساء الدول بالقرار ٤٥/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها - الذكرى السنوية - الستين، بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، ويعربون عن استعدادهم لتشجيع تنفيذ التوصيات التي تتقدم بها.

ويعلن رؤساء الدول أن الدول الأعضاء تتمسك بمواقف مماثلة في قضايا رئيسية فيما يتعلق بأمن المعلومات على الصعيد الدولي، وتعزز العمل يداً واحدة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون للتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة المتعلقة بالمعلومات، فيما تلتزم بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلى ضوء ما تقدم، قرر رؤساء الدول إنشاء فريق خبراء معني بالمعلومات على الصعيد الدولي يتألف من الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، ويضم ممثلين من أمانة المنظمة واللجنة التنفيذية للجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع للمنظمة، وذلك من أجل وضع خطة عمل لأمن المعلومات على الصعيد الدولي، وتحديد الوسائل والسبل الكفيلة بالتصدي لجميع جوانب قضايا أمن المعلومات على الصعيد الدولي في إطار المنظمة.

(توقيع): نورسلطان نزارباييف

رئيس جمهورية كازاخستان

(توقيع): هو جينتاو

رئيس جمهورية الصين الشعبية

(توقيع): كورمانبيك باكييف

رئيس جمهورية قيرغيزستان

(توقيع): فلاديمير بوتين

رئيس الاتحاد الروسي

(توقيع): إمام على رحمانوف

رئيس جمهورية طاجيكستان

(توقيع): إسلام كاريموف

رئيس جمهورية أوزبكستان
